

أعمال الملتقى الوطني: الأسرة الجزائرية والتحول الاجتماعي المعاصرة
قسم علم الاجتماع بالتنسيق مع مخبر علم النفس والتربية وقضايا المجتمع

جامعة جيجل 07 مارس 2023

أهم التحولات الاجتماعية المعاصرة المؤثرة على الأسرة الجزائرية، مظاهرها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.

The Most Important Contemporary Social Transformations Affecting the Algerian Family: Their Manifestations and Repercussions on the Individual and Society.

فاتح دوس^{1*}

¹ جامعة باتنة 01 (الجزائر). fateh.dous@univ-batna.dz.

² مبروك مدوري

² جامعة باتنة 01 (الجزائر). mabrouk.meddouri@univ-batna.dz.

ملخص:

طرأت على الأسرة الجزائرية عدة تغيرات خلال مراحل زمنية مختلفة بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها، وأدى هذا التحول إلى تراجع دورها وتغير بنيتها وظائفها التي كانت تقوم بها، وصاحب هذا التحول تطورات سريعة وجوهرية مست مختلف جوانب الحياة اليومية للأفراد والأسر، وهدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم مظاهر تغير الأسرة وانعكاسات التحولات الاجتماعية المؤثرة عليها، خلصت الورقة البحثية إلى: تأخر سن الزواج يؤدي إلى العنوسة، انخفاض الخصوبة، وانتشار العلاقات المحرمة والفواحش في المجتمع، كما أن الزواج غير المتكافئ يؤدي إلى الطلاق الذي يترتب عنه ضياع الأبناء وتشتتهم، وهي نفس الآثار التي يتركها الزواج العرفي، كما أن لغياب التوازن الاجتماعي بين الأفراد في مستوى المعيشة تأثير على الفرد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التغير الاجتماعي، الانعكاسات، الأسرة النووية، الأسرة الممتدة.

Abstract

The Algerian family has undergone several changes during different stages of time, and due to the social, economic and cultural transformations it has gone through. This transformation led to a decline in its role and a change in the structure and functions that it used to carry out. This transformation was accompanied by rapid and fundamental developments that affected the various aspects of the daily life of individuals and families. This research paper highlights the most important manifestations of family change and the repercussions of social transformations affecting it. Thus, it concluded that: the delay in the age of marriage leads to spinsterhood, decreasing fertility, the spread of forbidden relationships and abominations in society. The unequal marriage leads to divorce, which results in the loss and dispersion of children, which are the same effects left by customary marriage. The absence of social balance between individuals in the standard of living has an impact on the individual and society.

Keywords: Family, Social Transformations, Reflections, Nuclear Family, Extended Family.

1. مقدمة:

إن النسق الأسري في المجتمع الجزائري، يواجه تيارات التغير الثقافي والاجتماعي، التي تضعه أمام تحديات التكيف مع التحولات الكبرى في الأدوار والوظائف لكل من الرجل والمرأة داخل الأسرة و الجماعات القروية، وذلك ما يجعل الأسرة كباقي الأنساق الاجتماعية تتعرض إلى تحولات اجتماعية عديدة ومختلفة تهدد بناءها ووظيفتها، فقد عرف أيضا المجتمع الجزائري حراكا ديمغرافيا وجغرافيا كبيرين صحبته حركة تنموية مهمة خلال هذه الفترة، وعرف بما يشبه طفرة كبيرة في التحولات الثقافية والاجتماعية هزت النظام الأسري، و يكفي هنا أن نشير إلى بعض المؤشرات الدالة على ذلك، فقد اتسعت دائرة العمل، وتطور الدخل الفردي، ومشاركة المرأة في سوق العمل، وسيطرة الأسرة النووية و تبلورت التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من مواطنين أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي(عنصر العياشي، 2008، ص 65)، مثل الجمعيات والنقابات ودور الحضانة، ونتيجة لهذه الطفرة اتسعت التطلعات الفردية والجماعية وتغيرت في العلاقات والأدوار والوظائف الأسرية والنظم القروية، فالتحولات الاقتصادية والديمغرافية تدفع دوما إلى حدوث تغير في أجزاء النسق الاجتماعي، كما ينتج عنه تجمع وتنظيم عناصر اجتماعية جديدة يصاحبها تغير في الطرق والممارسات الفردية الجمعية، و تتغير بالضرورة طرائق التفكير والسلوك وتشكل اندماجات صغيرة لكل منها سماتها المميزة لكن فقدت فريديتها الأخلاقية القديمة.

إن محاولة فهم طبيعة الأسرة الجزائرية ورصد مظاهر التغير فيها، تقتضي وضعها في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وفي إطارها الثقافي المناسب، فقد تبدلت الصفات التقليدية التي كانت تميز الأسرة الجزائرية في تركيبها ووظائفها ونمط العلاقات والأدوار فيها، وهذا التبدل كان كنتيجة حتمية لآثار التحضر والتصنيع والتحديث التي اختلطت طبيعتها وصبغت بالظروف التاريخية والحضارية التي ورثتها الأسرة الجزائرية منذ قرون عديدة.

إن التداخل والتفاعل بين التقاليد الاجتماعية والحضارية من جهة والظروف الاقتصادية والعلمية الحديثة من جهة أخرى، قد ترك آثاره ومخلفاته في تشخيص المعالم الثابتة التي تميز الأسرة الجزائرية المعاصرة، وسنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على بعض مظاهر التحولات المؤثرة على الأسرة وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.

2. مفاهيم الدراسة:

1.2. الأسرة:

لغة هي أهل الرجل وعشيرته، لأنه يتقوى بهم، وتطلق على الجماعة التي لهم أمر مشترك. اصطلاحا، الأسرة رابطة اجتماعية تتكون من زوج وزوجة وأطفال، وقد تكون أكبر من ذلك، فقد تضم أفراد آخرين كالأجداد والأطفال وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال.

وكما يعرفها " مصطفى زيدان ": " الأسرة وحدة اجتماعية صغيرة تحدث فيها استجابات الطفل الأول نتيجة التفاعلات التي تنشأ بينه وبين إخوته " .

ويرى " أرسطو " أن الأسرة أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، حيث ينظر إلى الأسرة على أساس وظيفتها و تحقيق وإشباع الدوافع الأولية للأفراد واستمرار بقاء الأفراد من جهة أخرى (بلقيرة نصيرة، 2022، ص ص 7-6).

2.2. التغير الاجتماعي:

يرى الدسوقي عبده إبراهيم: أن " التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يحدث في المجتمع دون تحديد لاتجاهاته و يؤثر في كل معوقات الحياة الاجتماعية بما فيها من نظم و علاقات اجتماعية ولا يحدث بطريقة واحدة حيث يؤثر ويتأثر بكل المجالات و يؤثر فيه. (سعداوي وزاوي، 2018، ص 02).

ويعرف التحول الاجتماعي الإجرائي على أنه: " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ويشمل ذلك كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي و نظمه الاجتماعية أو في العادات والقيم والتقاليد والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها " .

3.2. الانعكاسات:

لغة انعكس أي ارتد بمعنى ارتد آخر الشيء على أوله.

وهي التمثلات و التظاهرات العلانية التي تصدر عن التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و التي يبرز صدها في المجتمع و على الأسرة.

3. مظاهر تغير الأسرة الجزائرية: تتجلى في :

1.3. تغير تركيب الأسرة: إن دخول الأفكار الحديثة إلى المجتمع الجزائري قد غير التركيب الأسري تغيرا لا يمكن تجاهله، فالعائلة الجزائرية الآن هي في تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى أسرة نووية، وفي المستقبل يمكن أن تتلاشى العائلة الممتدة نظرا لاستفحال الظروف و تعقدها بشكل لا تتلاءم فيه مع طبيعتها بل تتلاءم وتتفق مع طبيعة و أيديولوجية الأسرة النووية، ويعزى الانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم الأسرة الجزائرية إلى عدم إعطاء المجال للأقارب للسكن معها في بيت واحد، الرغبة في الاستقلالية، وتراجع نظام تعدد الزوجات و شيوع النظام الأحادي للزواج لعب دورا فعالا في تقليص حجم العائلة وتغيير تركيبها الاجتماعي (إحسان محمد الحسن، 2005، ص 112).

مثل هذه العوامل دفعت العديد من أبناء الأسر إلى الزواج نحو المدن و اشتغالهم في مناصب مهنية و التخصص فيها ساعد على استقلالهم الاقتصادي واستقرارهم الاجتماعي، وهناك أيضا عامل عدم الاتفاق أو الشجار بين الإخوان أو بين الآباء والأبناء وهو من العوامل المهمة التي دفعتهم إلى ترك بيوتهم و التوجه إلى المدن سعيا وراء العمل أو لسد احتياجاتهم وتنفيذ رغباتهم و الاستقرار في المدن بعد قطع علاقاتهم الاجتماعية و القرابية مع عائلاتهم الأصلية.

عموما فإن الملاحظ لحقيقة تركيب الأسرة الجزائرية يجد أنها تعيش مرحلة انتقالية تحمل مكونات الأسرة الزوجية و في نفس الوقت حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، فهذه الأخيرة لم تتلاشى بشكل نهائي فهي تتواجد في مناطق متعددة على مستوى التراب الوطني (صدراتيكتوم، 2015، ص ص 9-10).

2.3. تغير وظائف الأسرة: كانت العائلة الجزائرية لغاية الستينات معتمدة اعتمادا كليا على نفسها في تقديم معظم الخدمات و الواجبات لأفرادها و للمجتمع الكبير فقد شكلت وحدة اجتماعية تقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، فالأسرة في أقدم عهودها واسعة كل السعة لمعظم شؤون الحياة الاجتماعية فهي تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية تقريبا و في الحدود التي يسمح بها نطاقها، إضافة إلى الوظائف الدينية والتربوية والخلقية والصحية والترفيهية و تضمن تهيئة موارد العيش لهم، وبجانب هذه الوظائف كانت الأسرة مهتمة بتقديم الوظائف الأساسية كإشباع الحاجات الجنسية للزوجين وتنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع من خلال نظام الزواج والقرابة، تنشئة الأطفال تنشئة اجتماعية.

تدخل الدولة في شؤون الأسرة ينسجم مع الإستراتيجيات السياسية و التنموية التي تنتهجها حاليا، و ذلك بهدف تخطيط وتنظيم المؤسسات الاجتماعية التي وكلت لها مهام الأسر و وفق الأهداف المسطرة، لعل أبرزها الوظيفة التربوية التي أسندت إلى المدرسة و رياض الأطفال، و هذا لا يعني القضاء النهائي على الوظيفة في الأسرة لكن ظهرت بعض الصيغ الجديدة في التربية التي تعتمد الأسس و الأساليب العلمية في الرعاية و التربية و التنشئة الاجتماعية تتولى رعاية الأطفال وتربيتهم خاصة، كما تولت أيضا الهيئات المختصة مسؤولية تقديم خدمات الثقافة والترفيه لجميع المواطنين على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الثقافية وانحداراتهم الاجتماعية، في الوقت الحاضر الدولة هي المسؤولة عن تهيئة متطلبات الفراغ والإبداع وتطوير الشخصية والقدرات الكامنة في الأفراد من خلال توفير مراكز ومعاهد متعددة مجالاتها وفق الرغبات واحتياجات الأفراد (إحسان محمد الحسن، 2005، ص 117).

3.3. التغير في اختيار الشريك: بعد التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر بدأت التقاليد الاجتماعية الموروثة لاختيار الشريك بالتحول التدريجي، لكن التغير الذي طرأ على تقليد اختيار الشريك لم يؤثر على جميع الشرائح و الجماعات الاجتماعية للمجتمع بصورة متساوية، حيث نجد في بعض القرى والأرياف مازالت هذه السمة متجسدة إلى حد ما و بقيت بعض الأسر محافظة على العادات التقليدية المتعلقة باختيار الشريك، من العوامل التي ساهمت في تغير الأسلوب الزواجي هي عامل انتشار الثقافة و التعليم، هذا العامل جعل الفرد يعتقد أن مسألة زواجه تتعلق به أكثر مما تتعلق بأهله، ولا يولون أهمية كبيرة لرأي الأسرة اتجاه شريكة الحياة، وأصبح التفاهم بغرض التعاون المتبادل بين الزوجين في مختلف الميادين قاعدة الزواج وبناء الأسرة (لحبيب ربيع وآخرون، 2012، ص 289).

نظام الزواج شهد هو الآخر تغيرا حيث كان نظام الزواج الداخلي هو المنتشر في الجزائر أي الزواج بين أقارب الأب أو بين أبناء العمومة الواحدة أو بين أبناء وبنات العم، غير أنه في منتصف هذا القرن بدأ نظام الزواج الداخلي يضمحل خصوصا بين أبناء الأسر الممتدة و العمومة عند أغلب الفئات الاجتماعية،

فالاستقلال الاقتصادي للفرد وارتفاع المستوى الثقافي وتقهر سيطرة الآباء على أبنائهم بالنسبة لموضوع زواجهم قد أضعف نظام الزواج الداخلي، ارتفعت نسبة حرية الفرد إزاء اختيار شريكه حياته بشكل تتلاءم أخلاقها وميولها واتجاهاتها مع أخلاقه وميوله واتجاهاته. مع تقدم الزمن وتعدد الحياة الاجتماعية وتأزمها ساعد على إضعاف شروط المهر، وهذا يدعم حرية اختيار الشريك واستقلالية الفرد وعدم تدخل الأقارب في شؤونهم، و يعطي الأولوية للحب الرومنطيكي ويفضله على المصالح المادية، هذا لا يعني إلغاء المهر على اعتباره شرطا أساسيا من شروط الزواج الشرعي في الإسلام إذ يتقيد الجميع به في حدود المستطاع، في الوقت الحاضر هناك ميل بين الأسر المهنية والمثقفة على صرف المهر الذي يدفعه الزوج لزوجته أو عائلتها على متطلبات البيت الجديد (صدراتيكتوم، 2015، ص 11).

4.3. تأخر سن الزواج: المتتبع لتاريخ تطور الزواج في المجتمع نجد العرف المحدد للسن الذي يوصف به الأعزب بكونه متأخرا عن الزواج يتغير هو أيضا، في سن العشرين مثلا الذي كان سابقا بداية العد التنازلي لسن الزواج أصبح هو السن الأمثل لبداية التفكير في الزواج فقط وقد يمتد ذلك إلى سنوات، فالظاهرة الآن قد دخلت عقدها الرابع والمؤكد أنها تزداد انتشارا، ويزداد معها سن الزواج تأخرا نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي لم تتحسن بالمستوى الذي يخفف من حدة الظاهرة رغم كل الجهود المبذولة أصبحت اليوم في حكم المألوف، مع اختلاف بين نظرة المجتمع للفتاة العانس، ونظرتها للرجل الذي يعيش نفس الوضعية، عموما فقد أوضح الباحث درويش شريف بعض الأسباب التي لها تأثير بارز (درويش شريف، 2012، ص 464).

1.4.3. المسكن:

إن لكل نسق أسري قواعد خاصة للمسكن، و من المعروف أن الأزواج و الزوجات يأتون من أسر توجيه مختلفة، ولهذا فإنه عند الزواج لابد لأحدهما أن يتنقل، وأكثر الأنماط شيوعا هو انتقال العروس للمعيشة مع أسرة العريس، وهذا يطلق عليه المسكن الأبوي و النمط الثاني أقل انتشارا و هو المسكن الأمومي، ويعني انتقال العريس للمعيشة مع أسرة العروس، وهناك نمطان آخران هما المسكن المزدوج والمسكن المستقل حيث يسمح في النمط الأول للزوجين بالمعيشة قريبا من والدي كل من الزوج و الزوجة، أما نمط المسكن المستقل فيؤدي إلى استقلال الزوجين بعيدا عن أسرتي التوجيه. لقد أصبحت أزمة السكن من خصوصيات المدينة في دول العالم الثالث، ففي الجزائر قد عرفت المدينة هذه الأزمة منذ التواجد الاستعماري وازدادت تفاقم بعد الاستقلال، لكون ما أنجز من سكنات لم يستجيب لخصوصيات العائلة الجزائرية سواء من حيث بنيتها أو ثقافتها (درويش شريف، 2008، ص 18).

2.4.3. البطالة:

وهذا ما خلصت إليه أحد الدراسات حول العنوسة في الجزائر، إلى أن للظروف المعيشية التي يعيشها الشباب الجزائري دخل في انتشار الظاهرة، فبطالة الشباب وصعوبة الحصول على المسكن وارتفاع تكاليف الزواج في ظل غلاء المعيشية شكلت أهم العوامل السوسيو اقتصادية التي تقف أمام إقبال الشباب على

الزواج، وكلها أسباب تدور في حلقة مفرغة، قد تصل إلى حد العزوف عن الزواج عند البعض. (بن عيسى أمال، 2008، ص 32، بتصرف).

3.4.3. القيمة الاجتماعية للزواج:

أي النظرة الرمزية للزواج التي تخرجه أحيانا عن أهدافه التي حددتها الشريعة و تؤيدها الفطرة البشرية، بحيث يبالغ أفراد المجتمع في بعض ضوابط الزواج فيخرجونها عن دورها الأصلي فتنتقل من رمز يضفي الشرعية الدينية والاجتماعية على الزواج إلى عائق يحول دون إتمام الزواج في وقته، ومثال ذلك المبالغة في المهور تدخل في تكاليف الزواج لكن في الواقع هي نتيجة أفكار يؤمن بها أفراد المجتمع و اكتسبت صفة الإلزام أحيانا، وقد حدث هذا منذ أجيال، لكن هذه الأفكار بدأت في التغير كما أشرنا فيما سبق في ظل اختيار الحر للزواج، حيث تتنازل المرأة عن بعض الشروط المادية المبالغ فيها للمهر، و تكفي بأمور رمزية هذا إذا لم تجد معارضة في نطاق الأسرة (صدراتيكتوم، 2015، ص 14).

5.3. نمو حركية التعليم: يعتبر التعليم من أهم عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع و خاصة في المجتمعات النامية لأنه كلما ارتفعت درجة التعليم ازداد الإقبال على الجديد وتقدير التغيرات الإيديولوجية والمادية بموضوعية ومراجعة التقاليد و القيم، خاصة إذا كانت جامدة و غير متطورة و لا تتلاءم مع ظروف المجتمع الجديد، وفي هذا الصدد أكد آدم سميث على أهمية التعليم و التدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، وزيادة مهارته اليدوية، كما أشار إلى أهمية التعليم وتخطيطه في إحداث الاستقرار السياسي و الاجتماعي، و هو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية، لذا تعتمد المجتمعات الإنسانية كافة في وجودها وتنميتها على الثقافة و المعرفة، فأساليب الحياة و أنماط التفكير التي تكونت واستقرت بين الأفراد، كما أن المجتمع لا يتغير من الثقافة عن طريق الإضافة فقط إنما عن طريق الإسهام أو الحذف، إذن فالتنمية الثقافية تحدث تلقائية و عفوية، و في نفس الوقت تتكون عن طريق جهود مقصودة، وذلك لكي يستطيع المجتمع مسيرة العصور وتطوراتها (صدراتيكتوم، 2015، ص 15).

6.3. تغير مكانة المرأة، خروجها للعمل وانخفاض معدل الخصوبة:

يمكن أن نحدد مكانة المرأة بوضعها ضمن سياق المرجعيات الثقافية للمجتمع الجزائري من خلال استقراء دور هذه المرجعيات في تحديد مكانة المرأة و رصد التحولات و التغيرات وتحديد أهم العوامل التي أدت إليها، على اعتبار أن مكانة المرأة في المجتمع الجزائري لا يمكن فهمها بمعزل عن أثر المرجعيات الثقافية المتمثلة في الدين والعرف والعادات والتقاليد، من حيث إسهامها المباشر في بلورة مكانتها-المرأة- التي تحكم صورتها داخل الفضاء السوسيوثقافي للمجتمع الجزائري بشكل عام و الفضاء الأسري على وجه الخصوص. إن التصورات والرؤى اللصيقة بالمرأة التي ارتسمت في المخيال الاجتماعي للمجتمع الجزائري و تحددت على ضوءها مكانتها، من خلال تثبيتها للأطر والسياقات التي تمثل المعالم الأساسية للفضاء الذي ينبغي أن تتحرك ضمنه هذه المرأة، قد تشكلت انطلاقا من القواعد التي صاغتها المرجعيات الثقافية للمجتمع الجزائري، بترجمة هذه القواعد على أرض الواقع والاحتكام إلى سلطتها الرمزية، فكانت وصاية الرجل على المرأة باعتبار أن هذه الأخيرة لا يحق لها وفق جملة من القواعد العرفية أن تتصرف في القضايا المصيرية

لحياتها، أحد السمات التي طبعت مكانة المرأة، ومثلت عنوانا بارزا لموقعها في المحيط الاجتماعي، و مما لا ريب فيه أن الروح التي باينت بين منزلة الرجل و المرأة قد تغلغت بصورة سلبية و انتهت بتهميش المرأة و إقصائها من مكانتها الاجتماعية البناءة إن الوضعية التي طبعت مكانة المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي خلال المرحلة الماضية و التي امتدت إلى غاية السنوات الأولى للاستقلال، من خلال اندراجها لفترة زمنية طويلة في مرتبة ثانوية مقارنة بالجنس الذكوري، الأمر الذي أفرز تموقعها على هامش الحياة الاجتماعية، ورغم اضطلاعها بوظائف تدخل ضمن نطاق أساسيات الاقتصاد الأسري، ما لبثت أن تغيرت بشكل تدريجي لتفرز وضعاً جديداً بدأ يبرز مع مشاركة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية حيث هيأ لها الظروف للمشاركة في مختلف مجالات الحياة بعد الاستقلال، و قد اعتمدت على الوعي السياسي الذي تشكل لديها في بناء ثقافتها بنفسها وتأكيد ذاتها و لم تكن لديها احتمالية العودة لتلك السيطرة الرجولية و الإذلال الذي عاشته من قبل.

فمشاركة المرأة في الكفاح، خلق ظروف سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها و لا بد من إشراكها و بصفة كاملة في إدارة الشؤون العامة و في تطوير البلاد، و لاشك أن المرأة باعتبارها من العناصر الحيوية في المجتمع قد نالت نصيبها من هذه التغيرات التي مست مختلف جوانب الحياة، فالتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي عرفتها الجزائر في المرحلة التي تلت الاستقلال، كان سببا مباشرا في إضفاء ليونة على الرؤى و التصورات التي كانت تهيمن على المخيال الاجتماعي فيما يتطلب الوضعية و المكانة التي تشغلها المرأة (صدراتيكلتوم، 2015، ص 16-17، بتصرف).

7.3. تغير علاقات القرابة:

إن هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و ازدحام السكان في المدن مع انتشار معالم و ظواهر التصنيع و التحضر و ما صاحبها من أفكار و قيم عقلانية، قد تناقضت تناقضا مباشرا مع النظام القبلي الذي كان يطلب من الفرد العمل دائما في سبيل خدمة القبيلة أو العشيرة و التضحية من أجلها، و هذا التناقض تسبب في ضعف و تلاشي النسق التقليدي لنظام القرابة الذي كانت تسنده أنظمة القبيلة أو العشيرة، و قد نجم عن ضعف و زوال نسق القرابة خصوصا في الأقاليم الحضرية ظهور الأسر النووية التي تتضمن جيلين أو ثلاثة أجيال، و هذا النوع من الأسر تهتم بأمورها و شؤونها المعقدة أكثر ما تهتم بسلالاتها القرابية، و صاحبت شتت نسق القرابة تغيير في العلاقات الاجتماعية من علاقات غير رسمية إلى علاقات رسمية و مثل هذا التحول سرع في عملية ضعف السلالة القرابية.

فالفرد الذي يقطن في البيئة الحضرية غالبا ما يكرس جل اهتمامه بأموره و شؤونه و مشاكله الخاصة و لا يعير أهمية لأسلافه السابقين أو أقربائه الأحياء الذين يعيشون معه في نفس الإقليم أو المنطقة، هكذا توسعت الفجوة بين الأسرة النووية و أقاربها و انحصرت العلاقات الاجتماعية في مناسبات محدودة مثلا " العيد له نكهة خاصة يدعو الناس إلى التوقف عن العمل و القيام بأعمال غير مجدية على الصعيد المادي، العيد يدفع الناس إلى التمتع بالحياة و الاحتفال بالعلاقات الاجتماعية خارج إطار العلاقات الاقتصادية، لذلك فالشحنة المعنوية التي يتمتع بها العيد حاجة إنسانية يشعر الناس عفويا بضرورة التمسك بها.

إنه بفضل تخصص أفراد الأسرة في مهن وأعمال مختلفة أصبح كل عضو يتقاضى أجرا وراتبا مستقلا وهذه الحقيقة ساهمت بدون شك في تفكك عرى العلاقات الاجتماعية، فالفرد في المجتمع الحديث هو الذي يستلم الثقافة والتربية والتعليم في مدارس و كليات و جامعات الدولة، وهو الذي يؤدي الخدمة العسكرية الإلزامية، وكلما سبق شجع على استقلالية وعقلانية الفرد و حررته من القيود الاجتماعية التقليدية التي كانت مفروضة عليه من قبل عائلته الممتدة وفي الوقت نفسه سبب ضعف وحدة العائلة و تبعثر تماسكها الاجتماعي والروحي (صدرا تيكلتوم، 2015، ص 17).

8.3. تغير العلاقات الأسرية: إن أنساق العلاقات البنائية الداخلية بين أعضاء الجيل الواحد أي بين الآباء والأمهات أو بين الأخوة تأثر بالتغير طبقا للتحويل الذي يحدث في نمط السلطة السائدة، ويحدث هذا التأثير نتيجة للتغيرات التي تطرأ على مكونات البناء الاجتماعي والتباين في الوضع أو الحراك المهني واشتغال المرأة، فالتغير الاجتماعي الراهن قد أدى إلى التغير في أدوار الزوجين ومكانتهما، كما أخذت الأسرة تنتقل من الأسرة الأبوية القديمة إلى نسق الأسرة الديمقراطية القائمة على قيمة المساواة بين الأطراف المكونين لها، ولا يعني أن السلطة في الأسر الحديثة بعد انحدار السلطة الأبوية قد أخذت شكلا واحدا، بل اتخذت نماذج متباينة طبقا لشرائح الواقع أو البناء الاجتماعي فقد تغيرت السلطة أبوية كانت أو أمومية في المجتمع المتغير من النموذج الأوتوقراطي الاستبدادي إلى التسلسلي القائم على الحزم إلى الديمقراطية إلى المتكافئ إلى النموذج الخضوعي.

إن العضوية التي يكتسبها الفرد بانتمائه لأسرة معينة تحدد له كثيرا من الأشياء التي يألفها ويفكر فيها و يتعلمها و يفعلها حيث يتشكل الفرد بمعاييرها ويرتبط بقواعد السلوك فيها هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الاحتكاك الثقافي والاتصال الحضاري قد أوجد جوا جديدا تولدت فيه و صاحبته قيم و مفاهيم اجتماعية جديدة تسير روح العصر وإنجازاته و التي يرفضها البعض و يتقبلها البعض الآخر. و يأتي مبدأ تقبلها على اعتبار أن الاحتكاك أو الاتصال الثقافي عند البعض يعتبر عنصرا لازما لكي تنبعث في الحياة عناصر تجدد مستمرة تأخذ باتجاهات التحضر يلعب عنصر الكفاءة بين الجنسين عاملا حاسما و فعالا في تغير العلاقات الاجتماعية و المحافظة على انسجام الأسرة و استقرارها، حيث كلما زاد المستوى الثقافي و الاقتصادي زاد تسامح الرجل و أصبح أكثر اقترابا للعلاقات الإنسانية التي تربط الوحدة الأسرية الصغيرة تلك التي تنظم حياتها، و تخطط لمستقبلها بعيدا عن تأثير النسق القرابي الكبير الذي كانت تنتمي إليه انتماءا مباشرا من قبل، و من أهم ما تمخض عن ذلك ارتفاع مكانة المرأة و تحررها إلى حد ما من التبعية المطلقة للزوج (صدرا تيكلتوم، 2015، ص 20).

4. انعكاسات التحولات الاجتماعية المؤثرة على الأسرة:

انعكست التغيرات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية الشاملة التي شهدتها المجتمع الحديث نتيجة التحضر و التصنيع و التحديث على الأسرة فأحدثت فيها تغيرات جذرية مهمة، هذه التغيرات حسب المنظور الدوركيهبي " قد تحدث حالة فقدان المعايير و انهياره في المجتمع أي الظاهرة اللامعيارية "

و يستوقفنا هنا ما أشار إليه إميل دوركهايم في كتابه الانتحار، أنه مع التقدم و التطور الاقتصادي تطغى التطلعات و الرغبات و تتجاوز الحدود بشكل صاخب و عنيف، الأمر الذي لا يمنح إلا التوتر و القلق إن مثل هذا الوضع الذي وصفه دوركهايم ينعكس فعلا على النسق الأسري في بيئته التفاعلية بين الزوجين و على حقل الجنسية و قيمه الجماعية.

فالتحولات التي طرأت على العائلة الجزائرية خلفت بعض التبعات و المشاكل أثرت على بنية و وظائف العائلة و حجمها، حيث ازدادت الهجرة نحو المدن و الإقامة حول المراكز الحضرية و الصناعية التي تسمح بتوفير مناصب عمل و تحقيق مستوى معيشي أفضل، و ما ترتب عن ذلك من أزمات في السكن الناتجة عن اكتظاظ المدن و الانفجار الديموغرافي.

بعد الاستقلال انفصلت الجماعة الأسرية بقوة عن القاعدة الأساسية لحياتها الدائمة ألا و هي الأرض و كذلك عن نطاقها الاقتصادي السابق، و هذا الفصل جعلها تفقد منطق نظامها الأسري، حيث أن التغيير في مجال التحرك من الأرض إلى المصنع و من الريف إلى المدينة نتج عنه بالضرورة فقدان القدرة على التكيف الإيجابي و السريع مع متطلبات المجال الجديد و ما انجر عنه من مشاكل و متاعب إضافية للأسرة حيث أصبحت لا تستطيع التحكم في سلوكيات أفرادها خاصة الشاب المنتهي لجماعات جديدة، ازداد التوتر في العلاقات الأسرية مع تعقد حياة المدينة، فازدياد الحاجيات و تعددها و غياب رب الأسرة لفترة أطول و خروج المرأة إلى العمل و استقلاليتها الاقتصادية و المادية و اختلاط مفهوم القيادة و السلطة و تداخل الأدوار والمسؤوليات كلها عوامل ساهمت إلى حد بعيد في تعقيد و تدهور العلاقات الأسرية و تضعيفها و تنمية الفردانية على حساب الشعور بالانتماء الذي يربط الوحدة العائلية، إذن هذه النقلة العائلية من نمط إلى آخر لم تكن سائلة، فقد مست الذات العائلية في عمق كيانها و في جسدها الاجتماعي و الثقافي، و زعزعت بنيتها الداخلية أنتجت نمطا متمايز الطريقة الحياة و ساهمت من خلال ثقافتها في تكوين الشخصية و أنماط سلوكها و تفاعلاتها مع البيئة المحيطة.

يخيم الجو الديمقراطي على الأسرة النووية و ذلك لعدة اعتبارات منها تساوي منزلة الزوج مع منزلة زوجته و ذلك بفضل المستوى الثقافي العلمي الذي تحصلت عليه المرأة في هذه السنوات إذ حسنت كثيرا من وضعيتها الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية على الوضعية التي كانت عليها.

بينما يخيم الجو الديكتاتوري على العائلة الممتدة إذ أن الأب يحتل منزلة اجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم و غالبا ما ينفرد في الإجراءات و القرارات إزاء شؤون العائلة و الأولاد. مما يزيد ديمقراطية العائلة النووية عدم تعرض الزوج و لا حتى الزوجة إلى القيود التي تفرضها عليهما سلطة الأقارب كسلطة الجد أو الأخ الأكبر أو العم أو الخال... هذه السلطة التي كانت تقرر في كثير من الأحيان مصير و مستقبل العائلة الممتدة سابقا، كما أن الزوجة في العائلة النووية لا تحكم من قبل والدتها زوجها و لا تخضع لإرادتها كما كانت عليه الحال في العائلة الممتدة و أن علاقة الزوج مع زوجته أقوى بكثير و على غاية و درجة كبرى من الصلابة و المتانة من علاقة الزوج بزوجته في العائلة الممتدة.

أما فيما يخص الأطفال في الأسرة النووية فيتولى الأبوان و المراكز التربوية و التعليمية رعايتهم و نادرا ما يساهم الأقارب في تولي مسؤولية تربيتهم بينما في العائلة الممتدة يشارك كل من الوالدين و الأقارب في تربية ورعاية الأطفال. هذا ما جعل الأسرة النووية تتعرض إلى فقدان الطابع المميز لبعض العادات و التقاليد و القيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة و تماسك العائلة الممتدة. و من التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية التقليدية نتيجة لظهور مظاهر التحضر و العصرية و التحولات الاقتصادية الكبرى بدأ أبناء العائلة الممتدة في القيام بمساكلهم مستقلين بذلك عن بيوتهم الأصلية، و هذا ما أدى بالضرورة إلى انخفاض الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين فقط أو جيل واحد أحيانا.

و بهذا الشكل أصبحت الأسرة الجزائرية الحديثة تشبه إلى حد كبير الأسرة الأوروبية التي تعيش في وسط حضري سواء من حيث عدد الأطفال أو من حيث المعاملات أحيانا، بناء على تقدمه وسائل الإعلام من نماذج للحياة العربية كنماذج مثالية جديدة يقتدي بها في المجتمع الجزائري و في الأسرة الجزائرية بالخصوص.

تفكك البنية القيمية للفرد حيث أصبح يعيش في عزلة بعيدا عن الحوار و التواصل الأسري و هذا ما نجمت عنه ظهور العديد من المشاكل النفسية و الاجتماعية كابتعاده عن الواقع الاجتماعي و عيشه في الواقع الافتراضي و هذا ما يحسّس في الفرد بالاعترا ب في مجتمعه و هذه تعتبر من أخطر الضغوط السلبية واللامبالاة ما يحدث في المجتمع (سعداوي وزاوي، 2018، ص 05).

قد تعتمد العديد من الأمهات و حتى الطفل بشكلها الإيجابي التعليمي، و قد يعتمدها البعض كوسيلة لهدئة الطفل لتتفرغ الأم مثلا للأعمال المنزلية أو تفرغ الأب لمشاهدة بعض البرامج التلفزيونية بهدوء ... غافلين على الدور السلبي لهذه الأجهزة على الطفل، كونه في مرحلة الاكتشاف و التقليد و اكتساب معارف و قيم، و المعايير الأخلاقية إلا أن هذه الأجهزة قد تنعكس سلبا على الطفل ليكتسب منها المعايير السلبية و اللاأخلاقية و قيم منافية للأسرة.

تعتمد الأسرة في الوقت الحالي على تربية الطفل و تنشئته بصورة متذبذبة فترك الطفل مع الأجهزة الذكية قد يكون أحد أبرز أسباب التنشئة الاجتماعية الغير السليمة، و التي ينتج عنها مجموعة من المشكلات الأخلاقية و التربوية و السلوكية و الاجتماعية، بالنسبة للمشكلات الاجتماعية فتتمثل من خلال قلة التواصل الاجتماعي مع أفراد الأسرة من جهة و من جهة أخرى يجد أن التواصل بين الطفل و أسرته غير فعال مبني على الحاجات الاجتماعية غالبا كالأكل و الشرب... حيث يعتبر التواصل الأسري عملية أساسية لا بد أن تعي الأسرة بأهميتها في تحقيق التنشئة الاجتماعية السليمة للطفل في ظل عصر العولمة و تكنولوجيا الاتصال و الأجهزة الذكية التي تتعدد برامجها، خاصة منها و التي توجه للطفل مباشرة و التي تؤثر في شخصيته و سلوكياته و هويته و نموجه الثقافي، ففي ظل هذه التغيرات لا بد للأسرة أن تحيط طفلها بالعناية و المراقبة المستمرة لما تعرضه أفلام الكرتون من مشاهد عنف و غيرها و التي تسبب عائقا في التواصل الأسري.

بالنسبة للمشكلات السلوكية و من خلال نتائج الدراسة فتتجه سلوكيات الطفل نحو العدوانية أحيانا و تقليد شخصيات أفلام الكرتون خاصة. كما يجد أن الوالدين كثيرا ما يتركون الأطفال مع الأجهزة

الإلكترونية دون مراقبة ما يشاهده الطفل أو توجيه الطفل نحو البرامج أو التطبيقات التي تساعد الطفل على التعلم، ومنه يجد دور الأسرة مغيباً جداً (سامية عزيزو وأمال كزيز، 2021، ص 12-13).

تواجه الأسرة في الوقت الراهن الكثير من التحديات الاجتماعية الناجمة عن التحولات المختلفة في البيئة الداخلية أو بفعل قوى خارجية والتي تعرقل أدائها وتعيقها عن تحقيق أدوارها تجاه أطفالها بفعالية مما يؤثر على الفرد والمجتمع. وتتعدد التحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الجزائري في الفترة الحالية، ونذكر منها: تأخر سن الزواج، ارتفاع معدلات العنوسة، انتشار إدمان المخدرات، العنف الاجتماعي، الزواج العرفي، ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسري، غياب العدالة الاجتماعية وغيرها من التحديات التي انعكست سلباً على الدور التربوي للأسرة.

1.4. تأخر سن الزواج:

يعتبر تأخر سن الزواج من أهم التحديات الاجتماعية التي تواجه مؤسسات التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة كونه يعيق تكوينها، ويحد من قدرتها على القيام بوظيفتها المتمثلة في الإنجاب للحفاظ على بقاء العنصر البشري، وهذا ما يؤدي إلى توقف الزيادة السكانية واضطراب الحياة الاجتماعية لدى الأفراد مما يؤثر على أمن وسلامة المجتمع. ومن بين أخطر الآثار الاجتماعية التي تنعكس على الفرد والمجتمع نجد قلة النسل، وبالتالي، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات النمو السكاني من جراء انخفاض المواليد، وكذا تحمل الآباء لأعباء اقتصادية ونفسية لوجود بعض أفرادها متأخرين في الزواج ومسؤولية الأسرة على عاتقهم، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الإغالة في المجتمع وكثرة المشاحنات داخل الأسرة وانتشار الأمراض الاجتماعية وظهور بعض العلاقات المحرمة أو الدخيلة على المجتمعات الإسلامية، كما يؤدي عزوف الشباب والشابات عن الزواج إلى الكثير من الانعكاسات السلبية على الفرد والمجتمع يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يهدد كيان الأسرة، ويقلل من وجودها في المجتمع، وذلك من خلال التأثير المباشر على النسل وتقليده.
- يساهم في انتشار العلاقات المحرمة بين الشباب، مما قد يؤدي إلى انتشار الفواحش في المجتمع، وشيوع مظاهر الانحلال الأخلاقي، ومن ثم ضياع مستقبل الأطفال.
- يؤثر سلباً على الأوضاع النفسية والاقتصادية لأفراد الأسرة، مما يدفع البعض إلى الإقدام على الزواج غير المتكافئ، والذي عادة ما ينتهي بالطلاق وتشتت الأطفال.

2.4. تعاطي المخدرات: لقد تفاقمت ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات خاصة في الآونة الأخيرة وهذا راجع إلى لسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري، ولعل أخطر المؤسسات التي تتأثر بتعاطي المخدرات وإدمانها هي الأسرة لما لها من تأثير فعال في بناء أجيال المستقبل، وبالتالي، فوجود هذا الخلل بها يؤدي إلى هدم المجتمع بأكمله، ومن بين انعكاسات إدمان المخدرات على الدور التربوي للأسرة نجد:

- تؤدي إلى إزهاق الأرواح الإنسانية والفتك بأفراد المجتمع ودمار الأسر وفقدان الأمن والاستقرار.
- تساعد على الهروب من المسؤولية وانتشار التفكك الأسري والقضاء على العلاقات الأسرية وانتشار العنف داخل الأسرة، وإثقال كاهل الأسرة مادياً.

- تؤدي إلى انتشار الجرائم المختلفة داخل الأسرة كالسرقة أو القتل من أجل الحصول على الأموال التي تمكن المتعاطي من الحصول على المخدرات.

3.4. العنف الاجتماعي: يعتبر العنف الاجتماعي من أخطر التحديات الاجتماعية التي تفاقمت في الوقت الحالي بسبب انتشار الضغوط النفسية و سوء الأوضاع الاقتصادية و المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة نتيجة الاضطرابات و التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية و انعكاسات ذلك على المجتمع والأسرة بصفة عامة. فالعنف الاجتماعي يؤثر تأثيرا سلبيا على الأسرة باعتبارها المدرسة الأولى للتنشئة الاجتماعية، و يساعد على تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة خاصة الأطفال منهم، و يمكن الإشارة إلى انعكاسات العنف الاجتماعي إجمالاً كما يلي:

- يؤدي إلى انتشار جرائم السرقة و القتل داخل الأسرة بهدف إشباع الحاجات التي لم يستطع الطفل الحصول عليها داخل أسرته مما يؤدي إلى انهيار المنظومة الأسرية.

- يساهم في انتشار ظواهر الانتحار بهدف التخلي على مظاهر العنف مما يؤدي إلى التفكك الأسري وضياع أفراد الأسرة و خاصة الصغار منهم.

- يؤدي إلى انعدام ثقة الآباء بالأبناء و سوء معاملتهم في بعض الأسر بقصد تأديبهم، مما يؤدي بالأبناء إلى اضطرابات نفسية و عدم الثقة بالنفس، و هروبهم من المنزل للبحث عن مكان يخلو من المشكلات، فيقعون تحت طائلة التشرد و الانحلال الخلقي و الإدمان و غيرها من الآفات الاجتماعية.

4.4. الزواج العرفي: يعتبر الزواج العرفي من أخطر التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة في الوقت الراهن، و قد انتشرت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة خاصة بين الشباب الجامعي بشكل يثير القلق، و هذا ما يجعل الآباء و مؤسسات التربية بالمجتمع متخوفة من جيل الحاضر لعجزه و انحرافه و خروجه عن العادات و القيم و التقاليد.

و الزواج العرفي يعتبر من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تفاقمت في المجتمع الجزائري، و هذا بسبب غياب و ضعف الدور التربوي و الرقابي للآباء مما انعكس سلباً على دور الأسرة الجزائرية في تربية أطفالها، و يمكن تلخيص هذه الانعكاسات كالآتي:

- يؤدي إلى التفكك الأسري و يعرض الوالدين لصدمات بسبب شعورهما بالفضل في تربية أبنائهما.
- يساهم في انتشار الجرائم داخل الأسرة كالقتل و تشرد الأطفال اعتقاداً من الآباء بأن ذلك هو الحل.
- يحول دون تحقيق الدور الرقابي للآباء على أطفالهم، كما يؤدي إلى غياب نموذج القدوة لدى الأبناء بسبب عدم قدرة الآباء في الزواج العرفي على العيش معاً في مكان واحد و تربية و توجيه أبنائهم.

5.4. ارتفاع معدلات الطلاق و التفكك الأسري: شهد المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة انتشاراً ملحوظاً لحالات الطلاق مما أدى إلى انعكاسات خطيرة على وحدة الأسرة و تماسكها، و كان هذا نتيجة التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية التي يمر بها المجتمع الجزائري، أدى هذا بالأسر إلى التفكك الذي يعتبر من أخطر التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة و تعيقها عن أداء دورها في التنشئة الاجتماعية لأبنائها و بناء الأجيال و من ثم هدم المجتمع بأكمله. و الزوج و الزوجة هما ضحايا التفكك الأسري نظراً لما

ينجر عن ذلك من إحباط و خيبة أمل و من ثم الإصابة بالأمراض النفسية كالقلق و الاكتئاب، كما أن انعكاساته على الأطفال جد وخيمة خاصة إذا كانوا صغاراً. لذلك، فإن التفكك الأسري يضعف العلاقة بين الآباء و الأبناء بشكل دائم بحيث يؤدي إلى طرق مدمرة للتعامل مع الصراع، ويقلل الكفاءة الاجتماعية، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق (Adepoju, 2013, p. 286).

لذا فإن الطلاق من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد بانهيار و تفكك الأسرة و المجتمع، ومن بين انعكاساته على دور الأسرة ما يلي:

- يؤدي إلى ارتفاع معدلات التفكك الأسري، وينعكس سلباً على الأبناء، حيث يؤدي بهم إلى التشرد و التشتت بسبب فقدان المأوى الذي كان يجمع شمل الأسرة.
- يساعد على الميل إلى الانحراف لدى الأبناء و تبنيهم لسلوكات سلبية كالسرقة و الإدمان و البلطجية و غير ذلك من السلوكات التي تؤدي إلى الكثير من الاضطرابات النفسية التي تعمل على انهيار الأسرة.
- يؤدي إلى عدم التزام أفراد الأسرة بالأدوار التربوية الواجبة عليهم تجاه أطفالهم بسبب انتشار الخلافات التي تدفع للعداوة و الكراهية و صعوبة التعامل بين أفراد الأسرة.
- يدفع الأبناء إلى الهروب من المنزل إلى أماكن أخرى غير مناسبة لعيش حياة مستقرة بهدف الابتعاد عن المشكلات الأسرية.

6.4. العدالة الاجتماعية: تعاني المجتمعات العربية في الوقت الراهن غياب العدالة الاجتماعية و ما تبع ذلك من غياب للمساواة و تكافؤ الفرص، و غياب العدالة في المجتمع الجزائري كانت من بين الأسباب لقيام الحراك الشعبي في الجزائر و الذي يدعو إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع من خلال إعطاء كل ذي حق حقه، و القضاء على الفقر و البطالة و التهميش و إزالة الفوارق الطبقية. و ينعكس غياب العدالة الاجتماعية انعكاساً سلبياً على كافة مؤسسات المجتمع و على رأسهم الأسرة باعتبارها النظام الإنساني الأول المسؤول عن بناء الأجيال، ويمكن توضيح هذه الانعكاسات على النحو التالي:

- يعتبر سبباً في زعزعة أمن و استقرار المجتمع و انتشار العنف و البلطجية بين أفرادها بسبب انتشار الظلم و الفساد و الرشوة و تسلط القوي على الضعيف.

- ارتفاع معدلات البطالة بسبب عدم تكافؤ الفرص و غياب العدالة في توزيع الدخل على أفراد المجتمع.
- يؤثر على الدور النفسي للأسرة، فعندما لا يجد الفرد عملاً يستطيع من خلاله الإنفاق على أسرته و أبنائه يؤدي ذلك إلى الكثير من الاضطرابات النفسية.
- عدم القدرة على تلبية الحاجيات يؤدي إلى الشعور بالعجز و فقدان الثقة بالنفس، و يؤثر سلباً على التعامل مع أفراد الأسرة، و كثرة المشاحنات التي تنتهي بالطلاق و التفكك الأسري.
- يؤثر على المستوى التعليمي للأفراد، فالأب لا يجد من الدخل ما يمكنه من تلبية حاجيات أسرته الأساسية من مأكلاً و ملبساً و مسكن، ولا يستطيع تلبية احتياجات أبنائه التعليمية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية في الأسرة و تنامي ظاهرة أطفال الشوارع.

5. خاتمة:

أثرت التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال مراحل الانتقال المختلفة على خصائص و تركيبة نواته الأساسية و المتمثلة في الأسرة، سواء من الجانب الاجتماعي المتعلق بالأدوار والسلطة والمكانات، أو من الجانب الثقافي المتعلق بالمبادئ والسلوك، حيث ساهمت في توجيه الأسرة نحو أنماط تختلف عما كانت عليه سابقا.

وفي ظل هذه التحولات الكبيرة و التحديات الاجتماعية الناجمة عن التحولات المختلفة التي أدت إلى عرقلة أداء و تحقيق أدوار الأسرة تجاه أطفالها بفعالية مما يؤثر وينعكس سلبا على الفرد والمجتمع. ولعل من بين التحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري والتي انعكست سلبا على الفرد والمجتمع نذكر: تأخر سن الزواج، ارتفاع معدلات العنوسة، انتشار إدمان المخدرات، تنامي مظاهر العنف الاجتماعي، الزواج العرفي، ارتفاع معدلات الطلاق و التفكك الأسري، غياب العدالة الاجتماعية وغيرها من التحديات التي انعكست سلبا على الدور الذي تلعبه الأسرة.

وقد سعت هذه الدراسة إلى إبراز والوقوف على دور الأسرة الجزائرية في تربية أطفالها إبراز التحولات الاجتماعية المؤثرة على الأسرة الجزائرية وكذا مظاهرها وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.

6. المراجع:

- 1- بلقيرة نصيرة. (2022). المرفقة الأسرية و دورها في التقليل من صعوبات التعلم، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع التربوي.
- 2- سعداوي زهرة و زاوي فاطمة الزهراء. (2018). التحولات السوسيو ثقافية داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، العدد 20.
- 3- إحسان محمد الحسن. (2005). علم اجتماع العائلة، ط 1، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- 4- صدراتيكلتوم. (2015). التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة الجزائر -2، المجلد 3، العدد 5.
- 5- بن عيسى أمال. (2008). ظاهرة العنوسة في الجزائر دراسة ميدانية بمدينة البرواقية ولاية المدية، رسالة ماجستير، علم الاجتماع الثقافي، جامعة سعد دحلب، البلدة.
- 6- درويش شريف. (2012). تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري بين الظروف و العزوف مقارنة سوسيولوجية لأسباب الظاهرة، فعاليات الملتقى الوطني حول: المرأة العائلة و المجتمع في الجزائر، الواقع التحديات و الرهانات، جامعة سعد دحلب البلدة، يومي 13 و 14 نوفمبر 2012.
- 7- درويش شريف. العائلة الجزائرية و المسكن علاقة النمط العائلي المرغوب بالنموذج السكني المطلوب، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر.
- 8 - عنصر العياشي. (2008). الأسرة في الوطن العربي: آفاق التحول من الأبوية إلى المشاركة، مجلة عالم الفكر، العدد 3، المجلد 3.

- 9- سامية عزيز و أمال كزيز. (2021). الأجهزة الإلكترونية و انعكاساتها على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل، دراسة ميدانية على عينة من الأسر بولاية بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المجلد 10، العدد 01.
- 10- لحبيب ربيع و آخرون. (2012). لمحات سوسيولوجية عن الأسرة الجزائرية، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية مجلة دورية علمية تصدر عن كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، العدد الثامن، منشورات جامعة سعد دحلب، البليدة.
- 11- Adepoju, Adonula; Akinyele, Ohidiran. (2013). 'Effects of Family Disintegration on Students' Acquisition of Negative Population Behaviour and Poor Learning Habits', Journal of Educational Review, 6 (3), pp. 286-294.